

مقالات

أحمد سامح الخالدي تقويم نقدي لبرنامج بناء الدولة أولاً

بينما تسعى إدارة الرئيس أوباما لتحريك عملية السلام ودفعها في اتجاه "حل الدولتين"، بدأ يظهر نهج جديد في الدوائر العليا للسلطة الفلسطينية يتلخص بـ "وثيقة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" الصادرة في آب/أغسطس ٢٠٠٩، والتي تمثل نظرياً البرنامج العملي لحكومة الدكتور سلام فياض الحالية.

إن جوهر هذا النهج هو التوجه نحو "إقامة الدولة الفلسطينية أولاً"، من دون انتظار استئناف المفاوضات أو نتائجها النهائية أو الاتفاق الكامل على صيغة الحل النهائي مع إسرائيل. ووفقاً لهذا النمط من "الأحادية الفلسطينية"، يفترض هذا النهج نوعاً من "الصهيونية المعكوسة"، أي إيجاد الحقائق على الأرض وتغيير الواقع المادي والسياسي من جانب واحد بغرض إرساء أسس الدولة الفلسطينية المستقلة بغض النظر عن رغبات إسرائيل أو غاياتها.

وتضفي "وثيقة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" التي تحدد المدة الزمنية لتنفيذ البرنامج بعامين كاملين، صفة رسمية على مجموعة طموحة من المشاريع الاقتصادية والتنموية التي يقصد بها الضغط والتقاطع مع التوجه الدولي العام الراهن الساعي لإيجاد حل نهائي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بحدود سنة ٢٠١٢.

وتشتمل هذه المشاريع على بعض الابتكارات الملفتة، منها تحدي السيطرة الإسرائيلية على المنطقة "ج" (Area C) التي تضم الجزء الأكبر من وادي الأردن في الجانب الفلسطيني، وتصنف بحسب ترتيبات اتفاق أوسلو بأنها خارج نطاق السلطة الفلسطينية وتحت السلطة الكاملة للإدارة العسكرية والمدنية الإسرائيلية.

والواقع أن لمفهوم "الدولة أولاً" هذا بعض الجاذبية للوهلة الأولى، فهو يؤكد ضرورة المبادرة الفلسطينية إلى العمل وعدم الانتظار، والاستمرار في بناء الدولة على الرغم من الاحتلال. وقد بدأ هذا المفهوم يحظى باهتمام صانعي القرار في واشنطن، وفي الاتحاد الأوروبي بشكل خاص، بيد أنه ينطوي على عيوب جوهريّة من حيث الشكل والمضمون.

إن مشكلة المفهوم الأولى تكمن في الافتراض أن بناء الدولة الفلسطينية على الرغم من الاحتلال هو احتمال واقعي من الناحية السياسية والعملية، وذلك في الوقت الذي

يتحكم الاحتلال بكل عمل وتحرك على الأرض تقوم بهما السلطة الفلسطينية. وحتى لو وضعنا الانقسام بين "فتح" و"حماس" جانبا، فإن السلطة الفلسطينية لا تقوى اليوم على الممارسة المستقلة لأبسط الصلاحيات السيادية من دون الموافقة الإسرائيلية المسبقة، فهي لا تستطيع تأمين حرية الحركة للأشخاص، ولا المتاجرة في الأسواق العالمية ونقل البضائع بشكل مستقل، ولا أن تقرر من يستطيع دخول أراضيها ومدة بقاءه فيها، كما أنها لا تستطيع نشر ولا حتى وحدة واحدة من أجهزتها الأمنية أو نقلها من قرية إلى أخرى من دون إعلام إسرائيل والتنسيق المسبق معها، بل لا يستطيع حتى قادتها ومسؤولوها الكبار التحرك من دون الحصول على إذن مسبق من الدوائر الأمنية الإسرائيلية المختصة. وهكذا، وباختصار، فإن السلطة الفلسطينية لا يمكنها ممارسة سلطة مستقلة على مواطنيها أو أراضيها، ولا التصرف الحرّ تجاههما بأي معنى حقيقي للكلمة.

وثمة تناقض أساسي يكمن في صلب برنامج حكومة السلطة الفلسطينية: فبينما هو نظرياً يدعو إلى إقامة بنية الدولة بالتعارض مع الاحتلال، فإنه، في الواقع وعملياً، مضطر إلى إقامة هياكل ما دون الدولة بالتعاون معه. ولا يوجد في التاريخ الجديد (أو القديم) كثير من الأمثلة لدولة ذات سيادة حقيقية تشكلت أو نجحت في أن تبني ذاتها وهي لا تزال تحت الاحتلال، كما أنه ليس هناك في الموقف الإسرائيلي الحالي لحكومة بنيامين نتنياهو من القضايا الأساسية المتعلقة بالسيادة الفلسطينية (الرقعة الجغرافية؛ السيطرة على الحدود؛ الحق في الدفاع عن النفس؛ وغير ذلك) ما يوحي بأن إسرائيل ستبدل موقفها في الأمد القريب.

أمّا المشكلة الثانية فتنبع من قراءة خطأ تماماً للتاريخ. فقد يكون من الصحيح تماماً أن الحركة الصهيونية عملت وبشكل جدّي ومنظم على إرساء بُنى الدولة اليهودية في ظل سيطرة الانتداب البريطاني، لكن ذلك تم إلى حد كبير بالتعاون مع الانتداب وبرعايته، ولعل هذه هي النقطة الأهم، ذلك بأن إسرائيل لم تر النور كدولة إلا لأنها كانت مستعدة لاستخدام القوة والسلاح ضد الفلسطينيين والبريطانيين على حد سواء. ولم يقف بن - غوريون يوماً "لينبذ العنف" أو يرفض "المقاومة" ضد الإنكليز أو العرب. أمّا السلطة الفلسطينية اليوم، فموقفها نقيض ذلك، والقدرة العسكرية التي تطورها حالياً بإشراف الولايات المتحدة، هدفها الحد من نشاطات المقاومة المسلحة ضد إسرائيل. إن الخيار "الصهيوني" المتمثل في البناء والاعتماد على الذات عسكرياً والاستعداد لاستخدام القوة لأغراض سياسية - إقليمية، غائب كلياً عن نهج السلطة الجديد، ولا ينسجم إطلاقاً مع الرؤية السياسية التي ينطوي عليها.

إن نهج "الدولة أولاً" يحمل مخاطر كثيرة أخرى: إنه ينطوي على خطر تحول أي مفاوضات بشأن الوضع النهائي إلى نزاع بين "دولة ودولة" (State-to-State)، الأمر الذي ينزع فتيل الصراع ويزججه في أطر الخلافات "الطبيعية" بين الدول (كالخلافات الحدودية مثلاً)، بحيث يؤجل حل مسألة اللاجئين ومستقبل القدس وغيرهما من القضايا الحيوية إلى أمد غير مسمى. وستراجع إالحاحية وأولوية الحقوق الفلسطينية الأساسية، وتُزاح مصالح الفلسطينيين بالتدريج إلى هامش الاهتمامات الدولية والإقليمية بحجة أن الشعب الفلسطيني حقق هدفه الأكبر بإقامة الدولة الفلسطينية. ومن ناحية أخرى، فإن الافتراض القائل إن المجتمع الدولي، وعلى رأسه الولايات المتحدة، سيقرب بالدولة الفلسطينية المعلنة أو "المفروضة" من طرف واحد، أو أنه سيعترف بها من دون "تعويض" إسرائيل عن ذلك في قضايا حيوية أخرى، هو أقرب إلى التمني منه إلى الواقعية السياسية.

وفي ظل الأوضاع الراهنة والمنظورة، فإن برنامج حكومة السلطة الفلسطينية هذا سينحصر في الضفة الغربية وحدها (والواقع أن البرنامج لا يتطرق إطلاقاً إلى كيفية إعادة اللحمة بين الضفة والقطاع في سياق بناء الدولة)، وسيؤدي ذلك إلى ترسيخ الانفصال بين غزة والعمق الفلسطيني في الضفة، كما سيولد احتكاكات جديدة بين "فتح" و"حماس". ويجدر من الناحية القانونية التذكير بأن حكومة السلطة الوطنية الحالية هي حكومة تصريف أعمال للمرة الثانية، وليس لديها تفويض من المجلس التشريعي الفلسطيني لتنفيذ أي برنامج "مستقل" يستغرق إنجازه عامين - حتى بافتراض بقاء الحكومة الحالية في منصبها. وعلاوة على ذلك، فإن مسألة إقامة الدولة الفلسطينية وشروطها، تقع خارج صلاحيات حكومة السلطة الوطنية، فهي مسألة يعود القرار السياسي فيها، وبحق، إلى منظمة التحرير الفلسطينية. ومع ذلك، فإن السلطة الفلسطينية، إذا واصلت تنفيذ برنامجها بغض النظر عن أي شيء، فإنها ربما تجد نفسها في المستقبل، أمام معضلة سياسية حقيقية، إذ قد يؤدي نجاحها في توسيع رقعة سيطرتها إلى تقويض المطالبة الفلسطينية بمزيد في مفاوضات المرحلة النهائية باعتبار أن ما تحقق "يكفي" لإقامة الدولة المفترضة. أمّا الفشل، فقد يكون مؤداه، ببساطة، إثبات أن الفلسطينيين "لا يستحقون" دولة خاصة بهم.

إن النهج الفلسطيني الأحادي الجانب سيفتح المجال أيضاً أمام إضفاء الشرعية على سياسة إسرائيل الأحادية الجانب، ويسقط حق الاعتراض الفلسطيني الدائم على ذلك. كما أن السوابق التاريخية وميزان القوى يرجحان أن تكون إسرائيل هي الرابحة في أي سباق لـ "إيجاد الحقائق على الأرض". وبدلاً من وضع الأسس لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة فعلاً، ذات سيادة حقيقية وعاصمتها القدس، فإن الخوف هو أن تؤدي

"الصهيونية" الفلسطينية بحسب هذا التصور، إلى كيان جزئي مصطنع ومتقطع الأوصال، لا يختلف كثيراً عن مشروع "الحكم الذاتي" الذي كثيراً ما اعتبرته إسرائيل الحل الأمثل للقضية الفلسطينية.

إن النهج الجديد لحكومة السلطة لا يبدو مشروعاً قابلاً للتنفيذ، أو أداة فعالة للالتفاف حول العقبات الحيوية التي تواجه المفاوضات، أو أسلوباً لإنهاء الاحتلال بوسائل أخرى، ذلك بأن محوره يفتقر إلى المضمون السياسي. إنه يقوم على التنمية والبناء الاقتصادي، وعلى تحسين مستوى المعيشة للفلسطينيين، واستثارة سلوك أشبه بسلوك الدولة، إنما من دون التمتع بأي ميزة من مزايا الدولة الحقيقية. ولا يمكن الاعتراض على التنمية والتطوير والاقتصاد وبناء المؤسسات الفلسطينية من حيث المبدأ، وإنما لا بد من الاعتراف بأن هذه من ضروريات النضال الوطني الفلسطيني وأولوياته. غير أن الخطر يتمثل في أن ينتهي مشروع حكومة السلطة بالانصهار العملي والتكامل مع مشروع حكومة نتنياهو بشأن "السلام الاقتصادي"، وهو المشروع الهادف أساساً، إلى إلغاء فكرة قيام الدولة الفلسطينية تحت شعار الالتزام النظري بها.

إن أول واجب للدولة الحقيقية هو الدفاع عن مواطنيها ضد الأخطار والهجمات الخارجية. ومن الواضح أن هذا الجزء من العقد بين المواطن والدولة غائب كلياً عن مشروع حكومة السلطة في إطاره الحالي. وقد تكون النتيجة النهائية مزيداً من التآكل في صدقية شعار "حل الدولتين"، الذي فقد أصلاً كثيراً من صدقيته، وترك الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال في منطقة حاملة، لا بعد حقيقياً لها سوى في استذكار أيام "الاحتلال الحميد" بعيد حرب ١٩٦٧، وهذا ما لا يبشر بالخير.^[2]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>